وابن مالك فى منظومته لايمزج أبواب النحو بأبواب الصرف مزجاً تاماً بل بقدر ما تحتاج أبواب النحو إلى خصائص صرفية كما فى باب (الفاعل) والمشتقات التى تعمل عمل الفعل لكنه فى الثلث الأخير من منظومته ينصرف إلى أبواب الصرف وإن لم توف هذه المساحة بدراسة الصرف فيعدل عن ذلك إلى تأليف لاميته المشهورة (بلامية الأفعال) بالرغم من أن المرحلة التى ألف فيها ابن مالك منظومته كانت قد سبقتها مراحل تفصل كتب الصرف عن النحو أى منذ أن ألف أبو عثمان المازنى كتابه (التصريف) الذى شرحه تلميذه ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) كذلك صنف ابن الحاجب شافيته فى التصريف وبعد ابن مالك ألف ابن عصفور الأشبيلى كتابه (الممتع فى التصريف).

وذكر ابن عصفور فى مقدمته لكتابه:

« .... إن النحويين قد هابوا علم التصريف لغموضه، وتركوا التأليف فيه والتصنيف إلا القليل منهم»[1]. وهو يشير إلى شرف علم التصريف: لاحتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوى ولغوى إليه أيما حاجة، لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس ولايوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، نحو قولهم: كل اسم فى أوله ميم زائدة مما يعمل به وينقل فهو مكسور الأول نحو: مطرقة، ومروحة إلا ما استثنى من ذلك. فهذا لايعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولايعلم ذلك إلا من جهة التصريف.

والحقيقة أن دراسات التصريف المستقلة قد بدأت بواكيرها منذ بدء التأليف فى علم النحو فابن كيسان (ت ١٢٥ هـ) روى أنه ألف كتاباً مستقلاً فى التصريف لكنه لم يصل إلينا لكن فى ذلك إشارة إلى الاستقلال المبكر لعلم التصريف والنحو لايغنى عن مسائل التصريف التى هى ضرورية

---

(١) ابن عصفور، الممتع فى التصريف، ج١، ص ٨٢٧، والنص ص ٢٢، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ط ٣، بيروت، ١٩٧٨م.